ولامقهور عليه ليلزم النقص المحذور بل فعله سبحانه باختياره اى بارادته تعالى و
قليل من المقدور لانسبة له بمقدوراته اى المقدوراته التى لاتتناهى فالتناهى
هنا عجز الى وستعرف ان ذلك القليل الذى هو محل قدرة العبد هو العزم المصمم
وقوله لحكمة متعلق بقوله فعله اى فعله تعالى ذلك الاقدار لحكمة صحة التكليف وعدم
وايجاه الامر والنهى فان نفى قدرة العبد يستلزم بطلان التكليف وعدم اتجاه
الامر والنهى كما مر مع انه اى مع ان ذلك القليل الذى عليه العبد من افعاله اذا
اوجده لاتنقطع نسبته اليه اى الى البارى تعالى بالايجاد لان ايجاد المكلف
لها انما هو بتمكين الله تعالى اياه منها واقداره عليها غير ان السمع ورد بما يقتضى
نسبة الكل اليه تعالى بالايجاد وقطعها اى قطع نسبة الايجاد عن العباد كقوله
تعالى والله خلقكم وما تعملون انا كل شئ خلقناه بقدر هل من خالق غير الله فان
قلت الفرق الذى تقدم قادح باعتبار ان الله تعالى اخبر بانه اعلم العباد ببعض
معلوماته واخبر بانه لاخالق غيره وبانه خالق كل شئ اى موجده فلو اوجد
العبد شيئا لزم الخلف فى خبره تعالى والخلف فى خبره تعالى محال قلنا يمنع لزوم
الخلف فى خبره تعالى لان خلق الشئ هو الاستقلال بايجاده والعبد لايستقل بايجاد
شئ بل العزم الذى قلنا انه محل استقلال للعبد قدرته يتوقف وجوده على خلق
الاختيار للعبد فلا خلف فى خبر الله تعالى وقوله والتمكين من ذلك العزم كما
سيأتى فلا استقلال للعبد بشئ فلا خلف فى خبر الله تعالى وقوله فلتنفى علة سابقة على ما
هى علة له وهو الوجوب فى قوله وجب اى لاجل نفى الجبر المحض وتصحيح التكليف
وجب التخصيص اى وجب بالدليل العقلى تخصيص عموم الكل الذى اقتضى السمع
نسبته اليه تعالى بالايجاد وهو اى ما ذكر من الجمع نفى الجبر وتصحيح التكليف
اى الحكم بصحة المتوقف ذلك على النفى المذكور لا يتوقف على نسبة جميع افعال العباد
اليهم بالايجاد اى على ان ينسب اليهم انهم موجدون لجميع افعالهم بل يكفى لنفيه
اى الجبر نسبة فعل واحد وهو العزم الذى الان ذكره اليهم وتقريره ذلك ان

انه تعالى جميع ما يتوقف عليه افعال الجوارح من الحركات انما يوجد بخلق الله تعالى
وكذا التروك التى هى افعال النفس لانه المراد من الترك كف النفس عن الفعل
وذلك الكف فعل النفس اذ لا تكليف الا بفعل كما تقرر فى محله والمقصود هنا ان جميع ما
يتوقف عليه التروك من الميل الى الشئ الذى تكف عنه النفس ومن الداعية
التى تدعو اليه ومن الاختيار له انما يوجد الجميع بخلق الله تعالى وجهة توقف التروك
على ذلك ظاهرة اذ لا يتحقق كف النفس الا عما مالت ودعت له وتعلق به الاختيار
والحاصل ان جميع ما يتوقف عليه افعال الجوارح وافعال النفوس لا تاثير لقدرة
العبد فيه وانما محل قدرته اى العبد هو عزمه عقيب خلق الله تعالى هذه الامور
فى باطنه عزما مصمما بلا تردد وتوجهه توجها صادقا للفعل اى وتوجهه للفعل طالبا
اياه توجها لايلابسه شوب توقف وما بعد قوله عزما مصمما كالتفسير الموضح له
وهذا العزم المصمم هو محل تاثير قدرة العبد وهو مسمى الكسب عند الحنفية
فاذا اوجد العبد ذلك العزم المصمم خلق الله تعالى له الفعل عقبه فيكون منسوبا اليه تعالى
من حيث هو حركة لانه تعالى المنفرد بترتيب المسببات على اسبابها ويكون الى العبد من
حيث هو زنا ونحوه من الاوصاف التى يكون بها الفعل معصية وعلى منوال ذلك فى
الطاعة كالصلوة تكون الافعال التى هى حقيقتها منسوبة الى الله تعالى من حيث هى
حركات والى العبد من حيث انها صلوة لانها الصفة التى باعتبارها عزم العزم المصمم
واعلم ان حاصل كلام المصنف هو بل على مذهب القاضى الباقلانى وهو ان قدرة الله تعالى
تتعلق باصل الفعل وقدرة العبد تتعلق بوصفه من كونه طاعة او معصية فمتعلق
تاثير القدرتين مختلف كما فى لطم اليتيم تأديبا وايذاء فان ذات اللطم واقعة بقدرة
الله تعالى وتاثيره وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثانى بقدرة العبد وتاثيره
لتعلق ذلك بعزمه المصمم اعنى قصده الذى لا تردد معه غير ان المصنف اوضح الكلام
القول فيه ولعله انما لم يعزما ذكره الى القاضى لان من توجيه ما لم يقع مصرحا به فى
كلامه وان كان مستنبطا عليه وانما يخلق الله سبحانه هذه الامور فى القلب يعنى الميل

Copyright © King Saud University